



تونس في 13 نوفمبر 2017

بيان الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية حول مشروع قانون زجر الاعتداء على القوات المسلحة

على إثر شروع لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب في جلسات الاستماع بشأن مشروع قانون زجر الاعتداء على القوات المسلحة رغم الدعوات المتعددة الصادرة عن منظمات المجتمع المدني لسحبه، فإن الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية:

- تشدد على تناقض هذا القانون مع أحكام الدستور ومختلف المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية،

- تنبه إلى ما يشكله هذا المشروع من مخاطر على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية وإلى ما يحتويه من عقوبات سجنية طويلة المدة عبر التوسع في التجريم المبني على عبارات فضفاضة وغير دقيقة لا تمس المواطنين فحسب بل تمس أيضا الأمنيين أنفسهم (على سبيل المثال ما تضمنه الفصل الخامس من القانون).

- تؤكد على أن مشروع القانون يشكل في مجمله خطرا على الحريات ومواصلة المسار الديمقراطي.

وإذ تقرّ الهيئة بضرورة توفير الحماية اللازمة للأمنيين وذويهم، وعلى تحسين ظروفهم المادية والاجتماعية، فإنها تؤكد على أن الحماية الفعلية للأمنيين تكون عبر توفير الوسائل والأدوات لعملهم، وخاصة الوسائل القانونية التي تخلصهم من سلطان التعليمات تأسيسا لأمن جمهوري فعلي. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تطوير النصوص القانونية الجاري بها العمل دون حاجة إلى قوانين جديدة.

وتعبر الهيئة عن استغرابها لعدم استشارة الحكومة لها عند إعداد مشروع القانون وعدم استماع مجلس نواب الشعب لرأيها في الغرض على غرار ما تمّ مع منظمات المجتمع المدني.

رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

نوليق بويرمال

CSDHLE

Adresse : 8 rue du Sénégal, Lafayette - 1002 Tunis-Belvédère

Tél. : +216 71 783 858 - Fax : +216 71 784 037

8 نهج السنغال، لافيات - 1002 تونس البلغيدار

الهاتف : +216 71 783 858 - الفاكس : +216 71 784 037

E-mail : csdhif@csdhif.tn

